جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 5 -	دور الهيئات الحكومية في استدامة المؤسسات	
عنوان المداخلة	جهود الهيئات الحكومية لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الإسم واللقب	نجاة مقاري	منى بوزناد
المؤهل العلمي	طالبة دكتوراه/ السنة الثانية	طالبة دكتوراه/ السنة الثانية
الوظيفة	/	/
التخصص	تحليل اقتصادي واستشراف	تحليل اقتصادي واستشراف
المؤسسة	جامعة الجزائر 3	جامعة الجزائر 3
ملاحظات	/	/

جهود الهيئات الحكومية لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملخص:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية لاقتصاد أي دولة، وذلك لدورها الكبير في انتعاش الأسواق وخلق مناصب الشغل وحتى خلق فائض من السلع والخدمات يمكن توجيهه للتصدير، ولكن تبقى المشكلة الأساسية لهذا النوع من المؤسسات في التمويل خاصة في الدول النامية، حيث تعتمد هذه المؤسسات على التمويل البنكي في ظل عجزها عن التمويل الذاتي وضعف الأسواق المالية والجزائر باعتبارها دولة نامية تعاني من هذه المشاكل في التمويل، فالبنوك في الجزائر تلعب دور الممول الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك تسعى الدولة منذ مطلع القرن الحالي إلى توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات من أجل استدامتها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل، بورصة، رأس مال مخاطر.

Abstract:

Small and medium enterprises contribute to the development of the economy of any country because of its large role in the recovery of markets, the creation of jobs and even create surplus goods and services can be directed to export.

But, the main problem of this type of institution remains in financing, especially in developing countries, where these institutions rely on bank financing in light of their inability to self-finance and weak financial markets, these institutions rely on bank financing in light of their inability to self-finance and weak financial markets.

Algeria as a developing country suffering from these problems in financing,where the banks in Algeria play the role of the first financier for small and medium enterprises. Therefore, since the beginning of this century, the State has been seeking to provide the necessary funding for these institutions by creating several structures and organizations such as trust funds and others.

Key words:

Small and medium enterprises, financing, Bursa, the capital of the risks

مقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، ولهذا لجأت هذه المؤسسات الى عدة بدائل لعل من أهمها شركات رأس المال المخاطر، هذه الأخيرة أثبتت نجاعتها في الدول المتقدمة لكن بالنسبة للدول النامية فإنها مازالت تعاني إلى حد ما لضعف الأسواق المالية فيها،

والجزائر باعتبارها من الدول النامية تسعى جاهدة لإيجاد الحلول اللازمة لتمويل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستعانة بالسوق المالي إلى جانب القطاع المصرفي الذي أصبح غير قادر على التمويل اللازم لهذه المؤسسات وعلى خطى الدول الرائدة في هذا المجال قامت بإنشاء شركات رأس المال المخاطر لسد العجز ، وعليه تتبلور معالم إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي:

فيما تكمن جهود الهيئات الحكومية في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا الخطة التالية:

المحور الأول:عموميات حول المؤسسات الصغيرة المتوسطة

المحور الثاني:واقع وصعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثالث:دور الهيئات الحكومية الجزائرية في إيجاد حلول لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الأول:عموميات حول المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك العديد من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، نذكر منها:

1-1- **تعريف البنك الدولي:** يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا (بأنّها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل. ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر. والتي بها ما بين 10 -50 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة، وما بين 50 -100 كمؤسسة متوسطة[1].

1-2- **تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** لقد تم تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري في المادة 5 من القانون التوجيهي رقم 17-02 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[2]:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد(01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية.

حيث يقصد في مفهوم هذه المادة ما يلي:

- **الأشخاص المستخدمون:**عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.
- **المؤسسة المستقلة:**كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: شهدت سنة 2016 تخطي مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عتبة المليون مؤسسة خاصة المؤسسات الصغيرة جدا في القطاع الخاص بأكثر من108 538 مؤسسة تم خلقها خلال هذه السنة هذا التسارع أدى بدوره إلى ارتفاع معدل النمو السنوي الى 9% ووتيرة التطور الناتجة عن المشاريع الكبرى التي قامت بها الدولة مرشحة للارتفاع مع أفاق سنة 2019 تزامنا مع تطبيق برنامج رئيس الجمهورية[3]،وفيما يلي الشكلين يوضحان أهم الأرقام المسجلة إلى غاية 2016/12/31

الشكل رقم (01):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2001-2006)

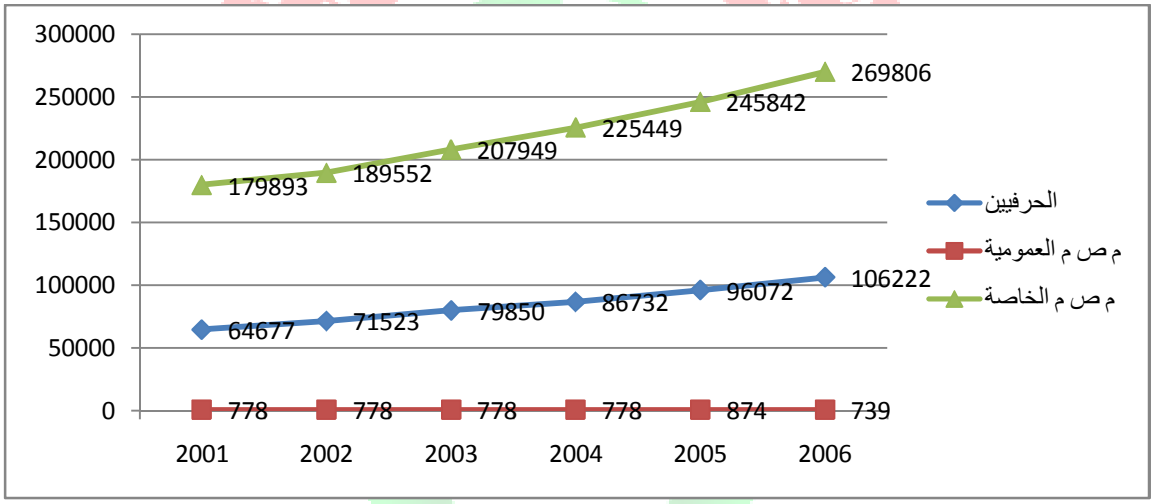

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى الموقع الالكتروني:http://www.mdipi.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/11/05

حسب الإحصائيات الرسمية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المسجلة في 2006 كانت أحسن نسبة نمو ب 9.75٪ وذلك خلال 5 سنوات الأخيرة، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال(2001-2006) فبقيت مستقرة على العموم باستثناء الانخفاض الطفيف الذي سجل في 2005 و2006 وذلك راجع لخوصصة القطاع العام، وبالنسبة للحرفيين نلاحظ تطور معتبر خلال(2001-2006) بمعدل نمو 10.56٪.

أما الشكل التالي فيبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2007 إلى غاية 2016:

الشكل رقم (02):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2016)

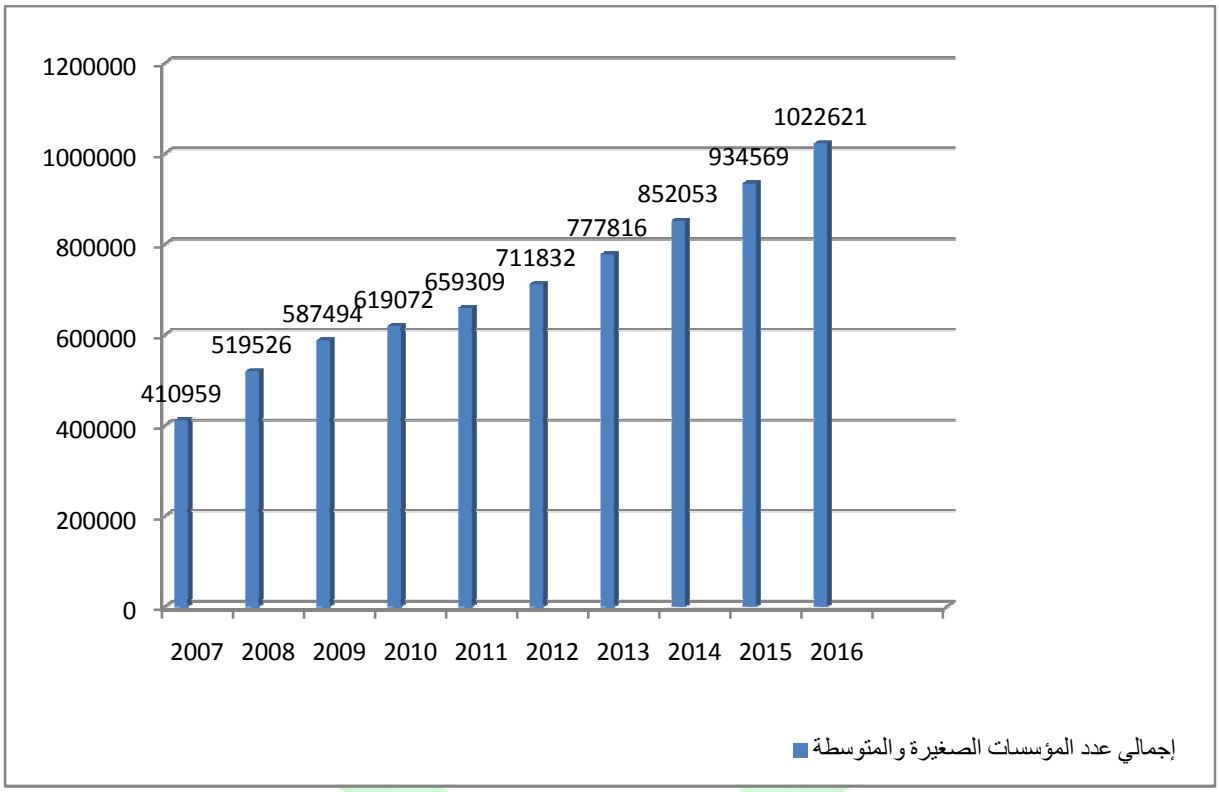

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى الموقع الالكتروني:http://www.mdipi.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/11/05

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الزيادة المستمرة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى وقد بلغ عددها 1022621 مؤسسة إلى غاية 2016/12/31، حيث يبين الجدول أدناه نسب تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2001إلى غاية سنة 2016:

الجدول رقم (01): نسب تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002-2016

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التطور(٪)	**6.73**	**10.21**	**8.45**	**9.53**	**9.91**	**9.08**	**26.42**	**13.08**	**5.38**	**6.5**	**7.97**	**9.27**	**9.54**	**9.7**	**9.42**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى الموقع الالكتروني:http://www.mdipi.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/11/05

تبين لنا من الجدول أعلاه التطور المستمر لإجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 – مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر داخلية ومصادر خارجية[4]:

3-1 التمويل الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ **التمويل الذاتي**:يعتبر التمويل الذاتي الفائض المخصص من طرف المؤسسات الذي يسمح لها بالتكفل بمواردها الخاصة، كما يشمل تلك الأموال التي ولدتها المؤسسة من عملياتها الجارية، وهو من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة حيث يتم عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.

3-2 التمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل المصادر الخارجية من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي:

- **القطاع الرسمي:**

- ✓ **الائتمان التجاري**:وهو تحويل قصير الأجل تتحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج حيث تعتمد تكلفة هذا النوع من التمويل على شروط الموردين.
- ✓ **الائتمان المصرفي**:تشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من البنوك.
- ✓ **قروض المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تدخل هذه القروض في إطار الائتمان المصرفي بالإضافة إلى جهات أخرى حكومية وغير حكومية
على شكل صناديق وجمعيات مثل:ENGEM، CNAC ...

- **القطاع غير الرسمي:**

- ✓ **قروض الأهل والأقارب**:يعتبر من المصادر الأساسية للتمويل وهو أول مصدر يتوجه إليه صاحب المشروع الصغير عندما تعجز موارده الذاتية عن توفير التمويل اللازم لمشروعه.
- ✓ **محلات الرهانات**:حيث تقدم خدماتها التمويلية لمن يملك أصول عينية يمكن تداولها في السوق، فيقومون برهنها رهنا حيازيا لدى المقرض، ويحصلون على قرض قصير الأجل بنسبة أقل من الأصول المرهونة.
- ✓ **قروض المرابين**:يطلق هذا المصطلح على فئة الممولين غير الرسميين الذين يقدمون القروض بفائدة مرتفعة جدا في العادة ما تكون قصيرة الأجل، حيث لا تمول المشاريع الجديدة إلا بشروط غاية في الصعوبة لارتفاع المخاطرة.
- ✓ **إقراض التجار لزبائنهم**:يمول التاجر أحد أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بمبلغ من المال مقابل التزام الحرفي أو الصانع ببيع إنتاجه كاملا إلى التاجر، وقد يتفق التاجر على تقاضي فائدة صريحة، أو يراعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به ويكون أقل من سعر السوق.

المحور الثاني: واقع وصعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- صيغ التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتأثر استخدامات البنوك لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعة الاقتصاد، ففي الاقتصاديات التي ترتكز على الأسواق المالية المتخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات تكون نسبة مساهمة البنوك ضئيلة، كفرنسا والمملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تزداد أهمية ودور البنوك في اقتصاديات الاستدانة، كألمانيا، النمسا، كندا، والجزائر، حيث تؤدي البنوك التجارية دورا فعالا في تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بقروض الاستغلال أو بقروض الاستثمار؛ ففي الجزائر تساهم البنوك بنسبة تفوق 96٪ من الاحتياجات الإجمالية للاقتصاد.

1-1 صيغ التمويل المصرفي الموجهة لنشاطات الاستغلال: يقصد بنشاطات الاستغلال كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال مدة قصيرة والتي لا تتجاوز السنة: كالإنتاج، التخزين، الشراء والبيع، وتأخذ هذه الأنشطة الجانب الأكبر من قروض البنوك وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وذلك لتدني مخاطرها وقيامها على التصفية الذاتية، ونظرا لذلك تتبع البنوك عدة طرق لتمويلها وذلك حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه أو حالتها المالية، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى: القروض العامة؛ القروض الخاصة؛ القروض بالتوقيع؛ والقرض المستندي[5].

2-1 صيغ التمويل المصرفي الموجهة لنشاطات الاستثمار: يتطلب تمويل نشاطات الاستثمار أشكالا وطرقا تتناسب مع نوعها، وبذلك يكون البنك مقبلا على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة حيث قد تتراوح بين السنتين وأكثر من عشر سنوات وذلك حسب طبيعة الاستثمار، ومنه يمكن أن نميز بين التمويل عن طريق القروض متوسطة الأجل والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل[6].

ولتوضيح ذلك أكثر قمنا بوضع مخطط يوضح مختلف الصيغ في كلا النشاطين والخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهو مبين كما يلي :

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الشكل رقم 05: صيغ التمويل المصرفي

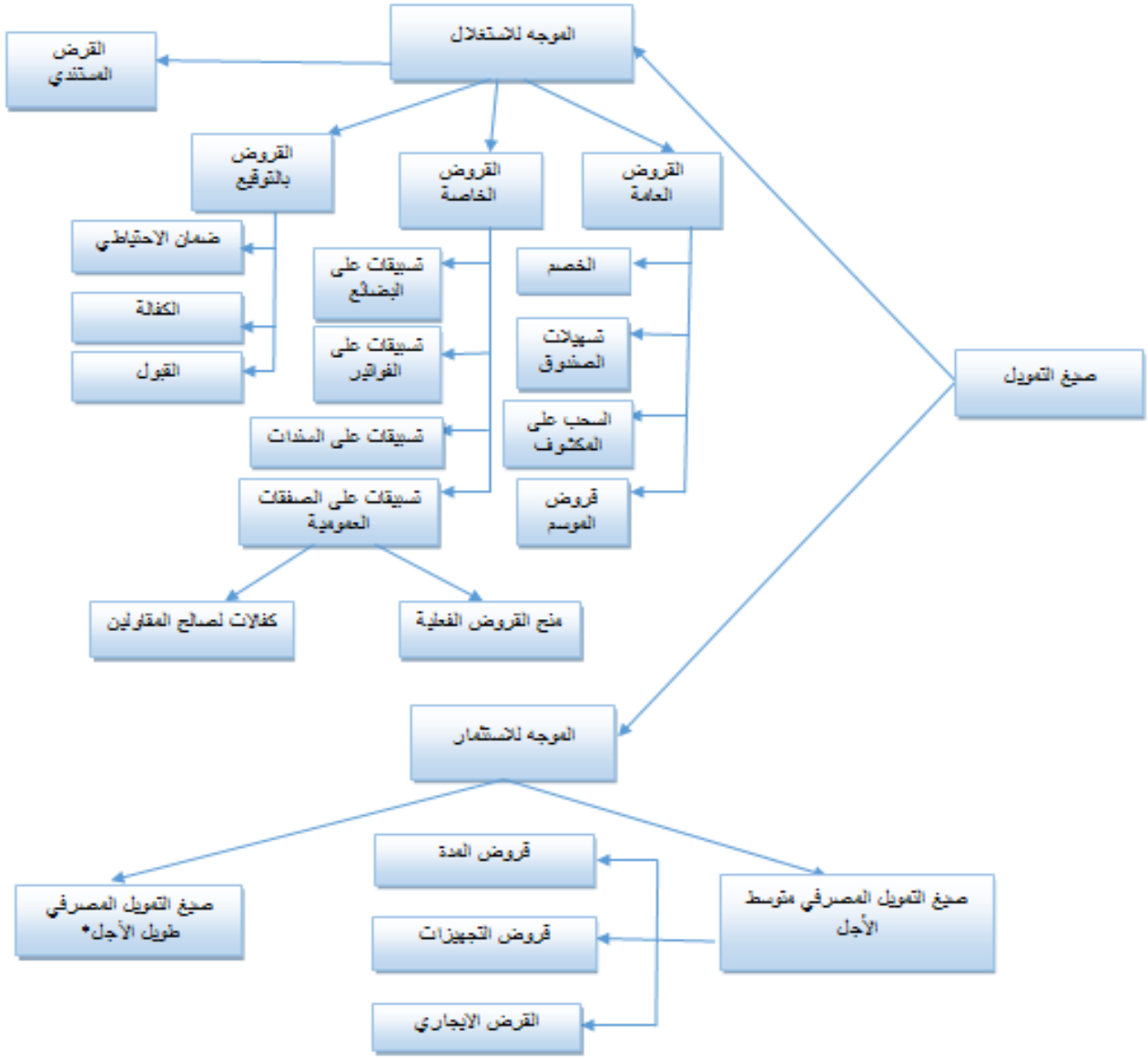

إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعطيات في ورقة بن حارث حياة ويوسفي رشيد، صيغ التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،موقع الاطلاع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz>article

- تقدم عادة للمؤسسات الكبرى لكن أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد منها أيضا في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

2-دور البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إذا كان اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس حديث العهد نسبيا في بلادنا لكون معظمها نشأت من قبل الخواص وفي حدود الأنشطة المسموح بها في إطار النهج الاقتصادي المتبع آنذاك، فإن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن العشرين قد أعطى مجالا أوسع ودعما أكبر لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال إعطائها حيزا هاما في السياسة الاقتصادية بظهور عددا من الهياكل والآليات أعدت خصيصا لدعم هذه المؤسسات إلى جانب البنوك[7].

– **التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمثل البنوك أهم شريك بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، إلا أنها غالبا ما تتجه إلى خفض التزاماتها الائتمانية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لطبيعتها الحساسة تجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين البنوك، والتي من شأنها أن تضاعف من حدة العجز والخطر المعنوي من جهة، وتضاؤل من محفزات منح الائتمان من جهة ثانية، فتتأثر بذلك العلاقة التي تربط بينهما ومن ثم تنشأ عوائق التمويل البنكي، لكن يبقى للبنوك دورا مهما في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نشاطاتها من خلال ما تقدمه من قروض خاصة في الجزائر والدول النامية.

– **التمويل عن طريق الصناديق:** ونظرا لهذه الأهمية قامت السلطات الجزائرية وفقا لما جاء في المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث جاءت بروتوكولات اتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون، أين تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية: CRMA, BDL, CPA, BADR, BNA ولتعزيز إصلاح المنظومة المصرفية سمح قانون النقد والقرض بنشأة القطاع البنكي الخاص. إلا أن هذا الأخير لم يلعب الدور الحيوي في منافسة القطاع العام، وذلك نتيجة لضعف الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية، التي غالبا ما تتدخل الدولة في توفيرها لها، سواء بواسطة هيئات الدعم والمرافقة أومن خلال دور صناديق الضمانات، حيث منح صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR منذ نشأته إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة، 2013 930ضمانا لمشاريع استثمارية بقيمة: 25.763.040.913 دج ، بالرغم من النمو المحقق على مستوى القروض الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بما فيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ذلك غير كافي، حيث يوجد عدد هائل من ملفات القروض لدى البنوك لا زالت تواجه صعوبات في التسيير الداخلي، وهذا نظرا لأن منح القروض المصرفية يتطلب فضلا عن دراسة الجدوى توفر الضمانات الكافية لمنح القروض ومخاطر أخرى تكون أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[8].

- ✓ بالإضافة إلى عدة وكالات تساهم بنسب معتبرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها الفرصة للاستفادة من التمويل البنكي عند قبول ملفاتها ونذكر منها[9]:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛

الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM؛

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI؛

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

2- الصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لعل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المشاكل التمويلية التي سنحاول تلخيصها في النقاط التالية[10]:

- ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها؛
- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى؛
- المركزية في منح القروض؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

المحور الثالث:دور الهيئات الحكومية في إيجاد حلول لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- رأسمال المخاطر:

إن للتمويل برأسمال المخاطر آفاقا واعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إذ يعتبر من أهم البدائل لأسلوب التمويل البنكي المعتمد أساسا على القروض، فهذه الشركات تشارك صاحب المشروع أو المؤسسة بلا ضمان للعائد ولا للمبلغ الأصلي، وبالتالي فهو فعلا مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تعاني من انعدام الضمانات.

كما أن دراسة جدوى المشروع غالبا ما تكون أكثر دقة عند مشاركة طرفين غاية كل منهما تحقيق ربح.

وتقوم هذه الشركات على الأساس التالي[11]:

- مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وهي تقنية لا تقوم على تقديم الأموال اللازمة فقط بل تقدم مساعدات لإدارة الشركة لتحقيق استمراريتها وتطورها.

ويرجع تأسيس شركات رأسمال المخاطر إلى المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغير ة والمتوسطة، حيث أن هذا النوع من الشركات نجح في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مما دفع الجزائر إلى التوجه لمثل هذه التقنية في تمويل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم: مبدأ وأساس شركات رأسمال المخاطر

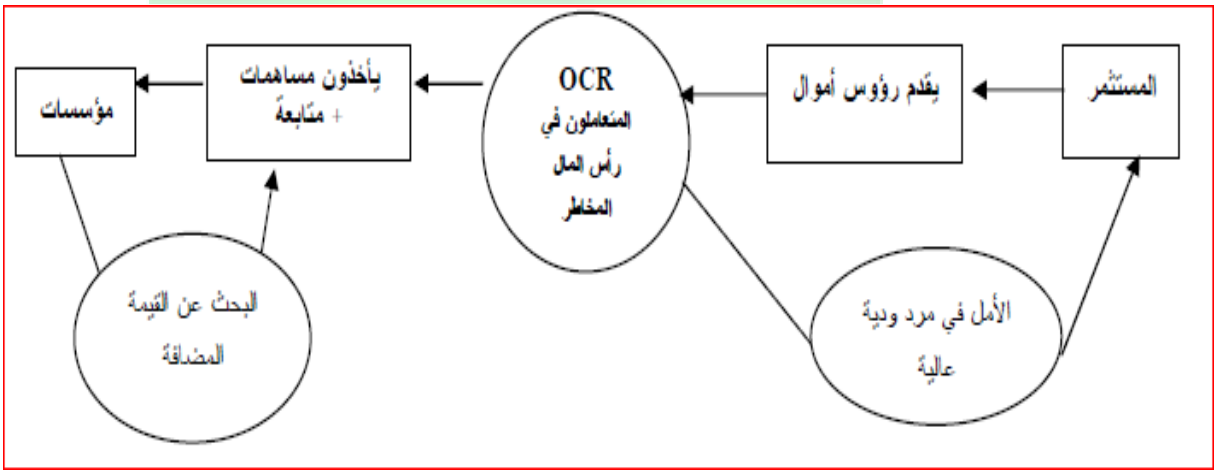

المصدر:بريبش السعيد،رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، لعدد 05، 2015، ص 8

- **شركات رأسمال المخاطر في الجزائر:**

على الرغم من تفطن الجزائر لأهمية تقنية التمويل عن طريق رأسمال المخاطر فان الاهتمام بتطبيقها في التمويل لا يزال ضئيلا إذ يعتبر نشاطها ضعيفا مما جعل البنوك الجزائرية تشجع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التي مازال عددها محدودا جدا إذ تشتمل على شركتين فقط زد على ذلك نشاطهما المحدود أيضا إذ لا تقدمان خدمات مهمة للمشروعات لعدم تحليهما بروح المخاطرة الكافية[12].

لكن لا ننكر استجابة سوق الأوراق المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي لحاجات سوق رأس المال المخاطر، من خلال إتاحة فرص أكثر للاستثمار والخروج من الاستثمار كما تمنح هذه السوق جملة من المزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالحصول على التمويل المباشر الذي يكمل التمويل البنكي، الحصول على موارد ثابتة لتمويل الأصول طويلة الأجل، دخول سهل وبأقل تكلفة للبورصة[13].

الشكل رقم: تنظيم سوق رأس المال المخاطر في الجزائر

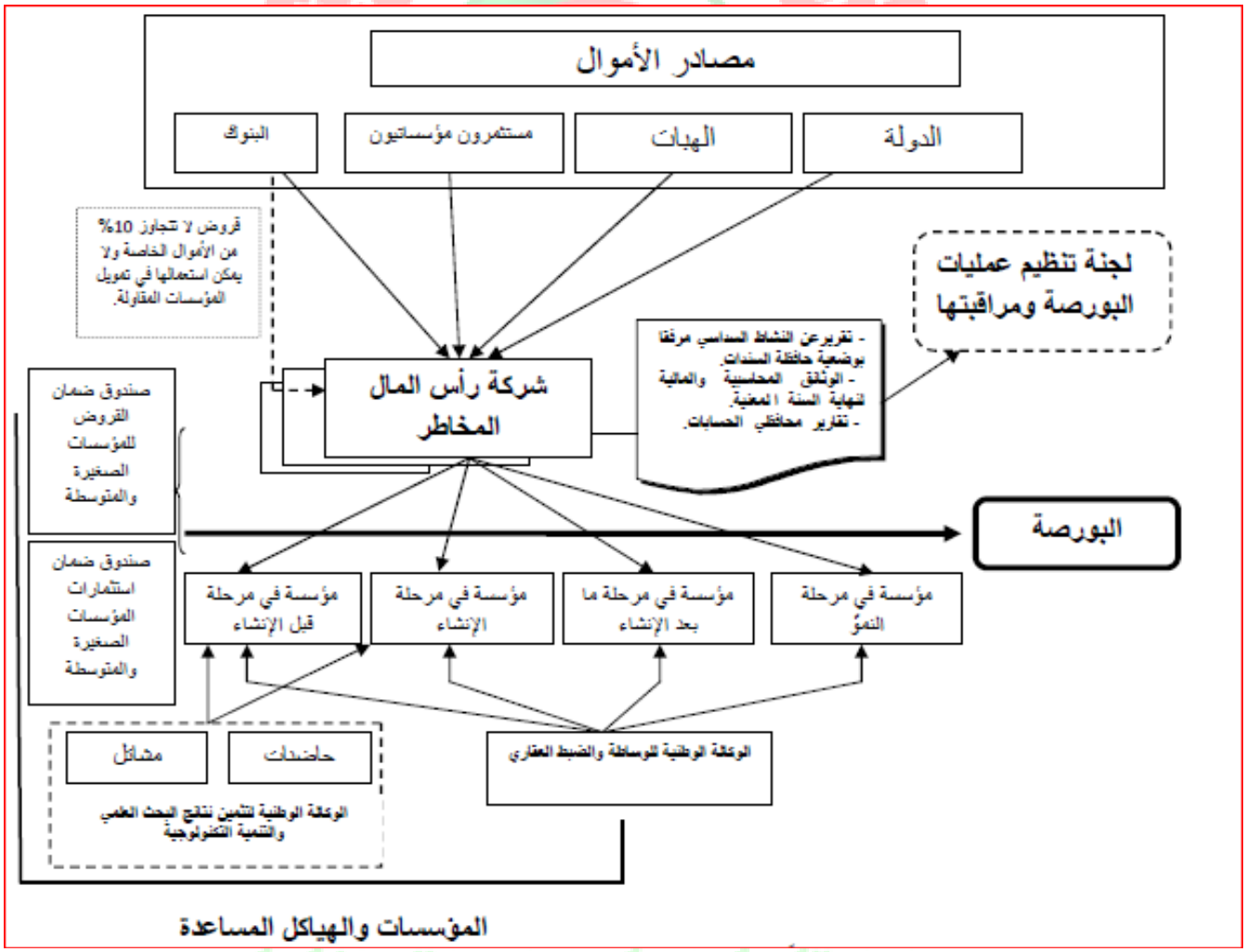

المصدر: براق محمد و بن زواي محمد الشريف، مداخلة بعنوان:الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية **العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصي مرباح، ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2012، ص 8**

ومن أهم شركات رأسمال المخاطر في الجزائر لدينا الشركتين SOFINANCE و FINALEP:

1- شركة SOFINANCE:

أنشأت هذه الشركة في 04 أفريل عام 2000 بالشراكة مع مؤسسة مالية أجنبية على أساس شركة مالية برأس مال 5 مليار دينار جزائري، ومن مهام هذه الشركة المساهمة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلقت في نشاطها في التاسع 09 من جانفي 2001 وهو التاريخ الذي تحصلت فيه على الاعتماد من بنك الجزائر

ويتركز الإطار التنظيمي لهذه الشركة حول هيكلين أساسيين هما:

- هيكل الالتزامات والهندسة المالية: والذي من مهامه تسيير طلبات التمويل وتطوير الهندسة المالية؛
- هيكل الإدارة العامة للمالية والمحاسبة: ومن مهامه التسيير والتنظيم العام، تسيير الوسائل العامة، المحاسبة وتسيير الخزينة.

تهدف هذه الشركة لتدعيم وإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق بعث انطلاقة جديدة فيما يخص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتلخص فيما يلي:

- ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في رأسمالها؛
- امتلاك حصص في شركات محلية أو أجنبية باختلاف أماكن نشاطها؛
- الاقبال على أشكال الاقتراض والتسليف بدون اعتبار للضمانات، وضمان كل عمليات القرض بالنسبة للغير؛
- حيازة كل الديون والأوراق التجارية، والمساهمة كوسيط في المعاملات الخاصة بها وبالأسهم والسندات؛ ترقية الاعتماد على قرض الايجار باتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة للوظائف المذكورة وبموجب قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 20 أكتوبر 2003 تم تحديد مايلي:

- تركيز نشاط الشركة على القطاع العام تدخلاتها في المهام المتعلقة بمساعدة المؤسسات في عملية خوصصة وتسيير الموارد العامة التجارية غير المرصدة؛
- تركيز مهام الشركة على دعم وتأهيل وتطوير المؤسسات عن طريق إرشادها ومساندتها في إعادة هيكلتها المالية والإستراتيجية، فتح رأس المال، البحث عن الشراكة (توفير كل فرص التمويل الملائمة) المساهمة في رأس المال، قروض متوسطة، ضمان الكفالات والقرض الايجاري.

2- شركة FINALEP

أنشأت تحت شكل مؤسسة مالية سنة 1991 ساهم في انشائها كل من : القرض الشعبي الوطني، بنك التنمية المحلية، والوكالة الفرنسية للتنمية قدره 732 مليون دينار جزائري، الهدف من انشائها هو لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المصغرة على تخطي مشكل التمويل.

تم إنشاؤها تحت شكل مؤسسة مالية في سنة 1991 ساهم في تأسيسها كل من :القرض الشعبي وبنك التنمية المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار جزائري، كان الهدف من إنشائها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الإنتاجية على تخطي مشكل التمويل[14].

كما يعتبر تمويل رأس المال المخاطر تمويلا مرحليا، يقدّم في المراحل المبكرة من حياة المشروع، لكن عمليا وفي الواقع هذا التمويل لا يكتفي بالمراحل الأولى فقط، بل يقدم تمويلات في مراحل أخرى أيضا، معظم التمويلات الممنوحة من طرف شركات رأس المال المخاطر تتمثل فيما يلي[15]:

- **تمويل البذرة SEED FINQNCING**: عادة هو تويل بملغ غير يمنح للمقاول الذي لا يكون قادرا على تحويل فكرته إلى خطة عمل، حيث يتم توجيه هذا التمويل بأبحاث السوق أو دراسة جدوى المنتوج؛
- **تمويل الإنشاء FINQNCING START-UP**: يحاول التمويل السابق الأبحاث أو لتطوير إلى خطة عمل، أما هذا التمويل فيحوّل خطة العمل إلى مؤسسة، يعني مهمته هي تنفيذ المشروع وإطلاق المنتج؛

- **تمويل ما بعد الإنشاء FINANCING FIRST STAGE**: يوجه هذا التمويل إلى المؤسسات التي اكتمل نموها منذ ثلاث سنوات على الأقل، إذ تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة إلى بناء فريق للإنتاج وللتسيير، تطوير هياكل التوزيع والانضمام إلى شبكات تسويق؛
- **تمويل النمو EXPANSION FINANCING**: يوجه هذا التمويل مباشرة إلى رأس المال العامل، أين تكون المؤسسة قد حققت نموا في المبيعات، لكنها لم تحقق ربحية. يتغير دور أصحاب رأس المال المخاطر من دور الدعم المالي إلى دور أكثر إستراتيجية؛
- **تمويل الجسر BRIDGE FINANCING**: هو تمويل مؤقت، بانتظام للمؤسسات التي تحضر لتصبح عمومية(العرض العام على الجمهور)، مع وجود هدف أساسي وهو تحسين حصص رأس المال؛
- **تمويل التصحيح: TURNAROUND FINANCING**: تمويل يقدم للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية وتشغيلية مع نية تحسين أدائها.

تقدم شركات رأس المال المخاطر مزيجا فعّالا من الدعم للمشاريع الاستثمارية في إطار شراكة تجمعها مع صاحب المشروع المموّل، يتشكل هذا المزيج من رأس المال المقدم من طرفها بالإضافة إلى المهارة والخبرة التي يتمتع بها مسيروها.

3- فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تسعى السلطات الجزائرية إلى تفعيل سوق القيم المنقولة حتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها كحل تمويلي تعتمد عليه في تمويل مشاريعها وذلك من خلال:

- **إنشاء سوق موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: وذلك من خلال[16]:

- توفير البيئة الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في الشروع في تطبيق برنامج واسع لتأهيل هذه المؤسسات؛
- — وجود مستثمرين من المؤسسات ومسيّري الأصول على إثر لإنشاء البنوك لشركات الرأسمال الاستثماري؛
- تدابير جبائية لتشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى البورصة.

- **المزايا التي يمنحها السوق الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[17]:**

- التمويل المباشر الذي يكمل التمويل البنكي؛
- الحصول على موارد ثابتة يتم تخصيصها لتمويل الأصول طويلة الأجل في الميزانية؛
- دخول مبسط وبأقل تكاليف؛
- فرص الاستثمار والخروج من الاستثمار فيما يخص شركات الرأسمال الاستثماري؛
- ضمان بقائها وديمومتها عن طريق تحويل السندات.

- **شروط إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر:**

تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة لتلبيتها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن[18]:

- تكون على شكل شركة ذات أسهم وينبغي لها أن تعيّن لمدة خمس (05) سنوات مستشاراًمرافقاً يسمى "مرقي البورصة"؛

- تفتح رأسمالها بنسبة 10٪ كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة ؛
- تطرح للاكتتاب العام أسهم رأس المال التّابعة لها بحيث تُوزَّع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهماً أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج؛
- نشر كشوفها المالية المصدّقة للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشّركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللّجوء العلني إلى الادخار.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يتعيّن على جميع الشركات الّراغبة في إدراجها في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون لها مرقّي بورصة، سواء بالنسبة لعملية الإدراج أو بالنسبة لفترة حياة المؤسسة داخل سوق البورصة، حيث يكتسب مرقّي البورصة صفة مستشار مرافق،ويجب أن يكون وسيطاً معتمداً في عمليات البورصة أو بنكاً أو مؤسسة مالية أو شركة استشارية في مجالات الماليةوالقانون وإستراتيجية الأعمال، مع تمتعه بالخبرة الكافية في عمليات هيكلة رأس المال، واندماج وشراء المؤسسات، على أن يكون معترفاً به ومسجلاً لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها كما يقوم المرقّي بدور أساسي في مراقبة احترام التزامات الشفافية التي تخضع لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة.

- **مراحل إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر:**

أولا– مرحلة ما قبل الإدراج: يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعيين مرقّي بورصة لمساعدتها، عند إصدار الأسهم و في تحضير عملية إدراجها. وهو يشهد، من خلال توقيعه على المذكّرة الخاضعة لتأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها و أن المعلومات الواردة فيها مطابقة للواقع على حد علمه، وأن المذكّرة لا يشوبها إغفال من شأنه أن يؤثّر على الفهم والإدراك لما هو وارد فيها.

ثانيا– مرحلة الإدراج: يجب على الشركة أن تبرم مع مرقّي البورصة اتفاقية يتم إعدادها وفقاً للنموذج التي حدّدته لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، لمدة سريان يُتّفق عليها بين الطّرفين على أن لا تقل عن سنتين (2) اثنتين، ويجب إخطار لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في حال إنهاء الاتفاقية، فتصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ملزمة على الفور بتعيين مرقّي بورصة جديد.

ثالثا– مرحلة ما بعد الإدراج: يُكلّف مرقّي البورصة بمراقبة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وضمان إيفائها الدائم بالتزاماته القانونية والتّنظيمية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات.
في حال حدوتقصير من قبل المؤسسة المُصْدرة ينبغي لمرقّي البورصة أن يذكّرها بالتزاماتها ويقدّم لها المشورة اللازمة لتصحيح الوضع.

قانون رقم 17-02 الصادر في 10 يناير 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يهدف الى:

- بعث النمو الاقتصادي
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها.

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها في مجال التصدير.
- ترقية ثقافة المقاولة.
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.
- وذلك من خلال الاعتماد على تفعيل التشاور والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين، وكذا الدراسات الملائمة، مما يترتب عليه برامج وتدابير وهياكل ومرافقة حيث تسخر الدولة الوسائل الضرورية لذلك.

خاتمة

ركزت الدولة منذ مطلع الألفية الثالثة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لإنعاش للاقتصاد الوطني فقدمت تسهيلات عديدة ومحفزات لإنشائها ومواصلة نشاطها ولازالت تواصل الجهود ساعية إلى استدامة هذه المؤسسات حيث قامت باصدار القانون رقم 17-02 في 10 يناير 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يهدف الى:

- بعث النمو الاقتصادي
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها.
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها في مجال التصدير.
- ترقية ثقافة المقاولة.
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

وذلك من خلال الاعتماد على تفعيل التشاور والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين، وكذا الدراسات الملائمة، مما يترتب عليه برامج وتدابير وهياكل ومرافقة حيث تسخر الدولة الوسائل الضرورية لذلك.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المراجع:

[1] آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس،ص273

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 10 يناير2017 ،رقم العدد 02،ص 5.

[3] Bulletin d'information statistique n° 30, Ministère de l'industrie et des mines, Edition mai 2017, Algérie, p 06

[4] صياغ ياسين، مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مذكرة ماستر، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص3، 4.

[5] يوسفي رشيد و بن حراث حياة، صيغ التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 50موقع الاطلاع الالكتروني:
https://www.asjp.cerist.dz>article

[6] يوسفي رشيد وأ. بن حراث حياة، المرجع السابق، ص 50

[7] محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص 122

[8] محمد كعواش و.أمين كعواش، تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد3 ، جوان 2015، ص 102

[9] يوسفي رشيد و أ. بن حراث حياة، مرجع سبق ذكره، ص 56

[10] سلطان عبد الحكيم، صندوق دعم القروض ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2004-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2014-2015

[11] بريبش السعيد،رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، لعدد 05، 2015، ص 12

[12] بريبش السعيد، المرجع السابق.

[13] براق محمد و بن زواي محمد الشريف، مداخلة بعنوان:الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصي مرباح، ورقلة، يومي 18و19 أفريل 2012، ص 8

[14] بريبش السعيد، المرجع السابق ص 12.

[15] أحلام بوقفة، واقع نشاط رأس مال المخاطر في الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، جوان 2017 ص 112،113.

[16] التقرير السنوي 2010للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها غلة الرابط الالكتروني التالي:
http://www.cosob.org/wp-content/uploads/2015/052010.pdf

[17] المرجع اعلاه.

[18] http://www.sgbv.dz
Bulletin d'information économique n° 4 année 2003

Bulletin d'information économique n°6 année 2004

Bulletin d'information économique n8° année 2005

Bulletin d'information statistique n10° année 2006

Bulletin d'information statistique n12° année 2007

Bulletin d'information statistique n14° année 2008

Bulletin d'information statistique n° 16 année 2009

Bulletin d'information statistique n° 18 année 2010

Bulletin d'information statistique n° 20 année 2011 (édition Mars 2012)

Bulletin d'information statistique n° 22 année 2012 (édition Avril 2013)

Bulletin d'information statistique n° 24 année 2013

Bulletin d'information statistique n° 26 année 2014 (édition Avril 2015)

Bulletin d'information statistique n° 28 année 2015 (édition Mai 2016)

Bulletin d'information statistique n° 30 année 2016 (édition Mai 2017)

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر